تفاصيل ذلك حين نصل الى بند الاغتصاب وجرائم العرض) . **وثانيهما** : ضرورة قياس حادث من هذا النوع وفق القوانين التي جرى تربية عناصر الجيش الثوري على أساسها: درجة الانضباط ، درجة التسيس ، والشروط المسلكية التي يعتمدها هذا الجيش ، والى آخر ما هنالك من قوانين ، ودون وجود مثل هذه القوانين الثورية أصلا في صلب التربية السياسية والعسكرية للقوات المسلحة ، فانه من غير المنطقي تطبيق تلك القوانين فقط عند حالات العقاب .

اذا عدنا الآن ونظرنا الى حادثة « أبو حميدو » من خلال هذين الشرطين ، وجدنا أن ما حدث يكاد يكون مهزلة ، وسنرى فيما بعد لماذا كان كذلك .

فمن الواضح أن « أبو حميدو » لم يغتصب الفتاتين ، ولا واحدة منهما — وان حالة التحرش التي حدثت ، على سذاجتها ، لم تكن حالة مبسطة (بمعنى ان ابو حميدو ليس هو الذي سببها جملة وتفصيلا) — وان الموضوع كله أخذ على أكثر أشكاله سذاجة وبساطة ، وجرى التحقق منه من خلال ردة فعل الشقيق الذي اغتال شقيقتيه دون مبرر، واعتبر سلوك الشقيق وكأنه برهان على خطأ شقيقتيه وجريمة ابو حميدو ، وهو اعتبار غير جائز بالطبيعة ، خصوصا حين تأخذ به ثورة تحكم على أحد عناصرها بالموت .

ولكن الامر الآخر ليس أقل أهمية ، وهو الامر الذي يلخصه السؤال التالي : هل نشأ « أبو حميدو » ، داخل قوات الثورة ، على درجة من التربية السياسية والنضالية ، والانضباط التنظيمي الحديدي ، موازية في منطقها وصرامتها لهذه الدرجة من العقاب التي نزلت به حين أخل بالسلوك المطلوب ؟

لقد ذكرنا في السطور السابقة ان الجيوش الثورية ، في فترات حرب الشعب الوطنية ، وعلى الاخص حين يكون الصراع المسلح محتدما ضد العدو وسط الجماهير ، تضع شروطا قاسية على مسلكية عناصرها ، وغالبا ما تسمح لنفسها بدرجة ليست قليلة من الانحناء أمام التقاليد السائدة حين لا تكون هذه التقاليد في السطر الاول من جدول التناقض الراهن — ولكن هذه الجيوش لا تفرض تلك الشروط كما تفرضها قوانين العقوبات العسكرية النظامية، ولا تفرض تلك الشروط من خلال منطق التخويف بالعقاب، ولا تفرضها من خلال سطوة الارهاب ، ولكنها تبنيها تدريجيا من خلال الوعي ، بحيث يصبح التزام المناضل الثوري بهذه القوانين المسلكية جزءا من واجباته النضالية ، لا الزام فيها ولا جزاء ، مستندة الى الوعي الثوري ، وقائمة على الانضباط التنظيمي ، ومستمدة من القناعات الذاتية العميقة .

عندها يصبح تحطيم هذه القوانين جريمة كبيرة ، تستحق تلك الدرجة من العقاب — وهذا بالذات ما يفسر منطق الثورة حين تجعل عقاب جريمة الاغتصاب الاعدام ، في حين ان القوانين المدنية العادية لا ترى في هذا العمل ما يستوجب عقابا لا يصل في اقصى الحالات الى أكثر من خمس سنوات من السجن . . ذلك لان الثورة تعتبر جريمة الاغتصاب جريمة سياسية ايضا .

من هنا ، فانه حتى لو ارتكب « ابو حميدو » جريمة اغتصاب فتاة من بنات الشعب ، فان الشروط الثورية تقتضي النظر الى هذه الجريمة — اذا ما اردنا اعتبارها جريمة سياسية ايضا — من خلال الوعي ، واذا نظرنا اليها من خلال وعي ابو حميدو ، صار لزاما علينا أن نضع نصب أعيننا امتحان أسلوب التربية السياسية في التنظيم الذي ينتمي اليه ، فاذا كانت التربية السياسية في ذلك التنظيم متقدمة ، وقائمة على التوعية والانضباط والمسلكية الثورية والعلاقة الحميمة مع الجماهير ، فان العقاب الذي ينزل بمرتكب الجرم ، عندها ، يكون غيره فيما لو كان التنظيم المشار اليه متسيبا ، وفاقدا لعناصر التثقيف السياسي والانضباطية المسلكية ، وغير مكترث بالجماهير او مهتم بها .